

عقلاً وديناً والصبي والمجنون قاصران غير تدبير الامور والنسب
 في مصلح الجمهور سياسياً اي بالكفا للتعرف في امور الدين بقوة
 رأيه وورثته ومعهونه بالمدونة فادرا بعلومه وكلمه وكفايته
 وشيخا عده على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود دار الاسلام والفتوى
 المظلمة في الظالم اذا اقتضت هذه الامور محض بالعرض في نصب
 الامام ولا يترك الامام بالفسق اي بالخروج عن طاعة الله تعالى
 والخروج عن الظلم على عباد الله تعالى لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور
 من الامنة والامراء بعد خلفاء الاشددين والفتنة كانوا ابتعادون
 لهم ويعتصمون بالجمع والاعتقاد بادانهم ولا يرون الخوف عليهم ولان
 العصمة ليست بشرط الامامة ابتداءً فبقاؤها اولى من انشاؤه رحمه
 ان الامام يترك بالفسق والجور ولا اكل قاضي وامير واصيل
 المسئلة ان الفاسق ليس من الولاية عند الشا في نصبه ان
 لانه لا يظن لنفسه فكيف يظن لغيره وعند ابى جرح رده امامه عليه سرح
 من الولاية حتى يفتح للاب الفاسق تزويج ابنته الضعيفة والمطور
 في كتب الفقه ان القاضي يتصرف بالفتنة بخلاف الامام والوقوف

والوقوف بينهما ان في الغرابة ووجوب بتصديق غيره اشارة الفتنه اليه
 في الشك بخلاف القاضي وفي رواية النقاد وغير العلماء المسئلة الا يجوز
 قضاء القاضي الفاسق وقال بعض المشايخ اذا قلنا الفاسق ابتداءً
 يصح ولو قلنا وهو عدل يتصرف بالفسق لانه المقتدر اعتمد عدلته ولم
 يرض بعضنا بغيره ولها وفي فتاوى قاضي خان رحمة الله اجمعوا على
 انه اذا اذنتي لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى وانما اذا اخذ القاضي
 القضاء بالرشوة لا يصير قاصياً ولو قضى لا ينفذ قضاءه ويجوز
 الصلوة خلف كل بر وفاجر بقوله عزم صلوا خلف كل بر وفاجر ولان
 علماء الامة كانوا يصفون خلف الفسقة واهل الابرار والبيع
 من غير تكبر وما نقل عن بعض المتكلمين المنع عن الصلوة خلف الفاسق
 فيقول على الكراهية اذا لا كلام في كراهية الصلوة خلف الفاسق والبيع
 بهذا اذا لم يرد الفسق والبدعة الى حد الكفر وانما اذا دخل اذى فلا
 كلام في عدم جواز الصلوة ثم المعتزلة وان جعلوا الفاسق بغير مؤمنين
 لكنهم يجوزون الصلوة خلفه فان شرط الامامة عندهم عدم الكفر
 لا وجود الايمان بمعنى التصديق والاقرار والاعمال جميعاً وخصاً على كل